قبرص ولبنان متشابهان في الأزمة... متناقضان في الحلول

سلوی بعلیکی

في العام ٢٠١٣ انفجرت أزمة #قبرص المالية نتيجة حمل مصارفها ديوناً يونانية كبيرة، وبعد عامين أظهرت الجزيرة المتوسطية نتائج اقتصادية مشجعة، وإن كان لخطة الإنقاذ التي اعتمدتها انعكاسات قاسية على المجتمع القبرصي. أما في #لبنان وعلى رغم تشابه جذور الأزمة مع قبرص، لا يزال اهل السلطة والقيّمون على البلاد يعاندون ويكابرون ويهدرون الفرصة تلو الاخرى ويتراشقون التهم بالفساد والمسؤولية عن الانهيار في وقت يدق الجوع و #افقر ابواب ٧٠% من العائلات اللبنانية. والأنكى أن هذه السلطة لم تسع الى اصدار قانون واحد اصلاحي يخدم مسيرة الانقاذ المفترضة، ولا يزال جميعهم يعيشون ترف اللامبالاة بالمسؤولية في ظل تعجب الدول الصديقة من تخاذل المسؤولين اللبنانيين، ودهشة المنظمات الدولية من عدم اكتراث هؤلاء وجهلهم بحجم الكارثة المنتظرة في غياب الاجراءات اللازمة لمواجهتها.

اعتمدت قبرص ولا تزال على ثلاثة قطاعات: المالي والسياحي والشحن البحري، في ظل تجاوز موجودات القطاع المصرفي القبرصي ٩ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وتخطي حجم الودائع المصرفية ٧ أضعاف الناتج المحلي أو حاجة الاقتصاد القبرصي، وفق ما يقول رئيس قسم الأبحاث لدى اتحاد البورصات العربية الدكتور فادي قانصو لـ"النهار ". في المقابل، تشبه بنية لبنان الاقتصادية إلى حد كبير بنية قبرص الاقتصادية، فلبنان المتميز بمناخه وموقعه الجغرافي يستحوذ #قطاع الخدمات السياحية والعقارية والتعليمية والصحية، وتحديدا الخدمات المالية في ظل وجود قطاع مصرفي تجاوز ٥ أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٩، وتاليا فإن بُعد القطاع المصرفي اللبناني يعدّ ضخما مقارنة ببُعد الاقتصاد الوطني وبحاجاته التمويلية.

على صعيد انكشاف المصارف على الديون، يذكّر قانصو بأن أكبر مصرفين في قبرص منحا الحكومة اليونانية، قبيل العام ٢٠١١، قروضا قدرت بنحو مرام من الناتج المحلي الإجمالي القبرصي، لا سيما أن تشبّع الاقتصاد القبرصي بالرأسمال واشتداد الأزمة عالميا، أثرا بشكل كبير على قطاعي السياحة والشحن، وتاليا ضعف الطلب على القروض، وبدأ الكثير من المقترضين يواجهون صعوبة في الايفاء بالقروض، فاضطرت المصارف القبرصية الى المخاطرة عبر منح قروض محفوفة بالمخاطر، كالقيام بشراء أحجام كبيرة من سندات الدين اليونانية، لا سيّما أن معدلات الفائدة على تلك السندات كانت مرتفعة جدا. ومع اندلاع الأزمة المالية في اليونان واقتطاع قيمة الديون المترتبة على الدولة بنحو ٧٥%، تلقت المصارف القبرصية ضربة قوية ساهمت في تعثرها على نحو كبير. من جهتها، وظفت المصارف اللبنانية ما يوازي ٧٥% من ودائع القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية لدى القطاع العام، ومع إعلان الدولة تعثرها في سداد ديونها، بانت سيولة المصارف شحيحة في ظلّ ظروف تشغيلية صعبة عموما.

على صعيد الانفلاش الاستهلاكي، يشير قانصو الى أن قبرص "اجتذبت عدا كبيرا من أموال رجال الأعمال الروس، بودائع قدرت بنحو ٣٠ مليار دولار، وفرت ربحية مهمة للجهاز المصرفي ودفعت بأسعار الفائدة إلى مستويات متدنية، بما شجع على التوسع في الائتمان بشكل كبير، وتاليا على انتشار نمط من الاستهلاك الانفلاشي الذي فاق قدرات الأفراد العاديين. أما في لبنان، فلا ينبغي أن نتجاهل حقيقة أن الاختلالات الاقتصادية كانت مدفوعة أيضا بالإنفاق المفرط لاقتصاد عاش مدى عقود بما يفوق إمكاناته، وباللحم الحيّ، مع حركة استيراد لافتة من السلع والخدمات في اقتصاد استهلاكي انفلاشي بامتياز، اعتمد بشكل ملحوظ على الخارج وافتقر إلى الإنتاجية المحلية، وهو ما ترافق مع توسع ائتماني ملحوظ في لبنان، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٨، أدى إلى نتامي محفظة التسليفات المصرفية الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة ١٣٧%، أي من ٢٥ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار. ويتبين من خلال الأرقام الموثقة أن التندفقات المالية الخارجة من لبنان بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٩، بلغت نحو ٤٣٩ مليار دولار في مقابل تدفقات وافدة بقيمة ٣٣٨ مليار دولار، ما يعني أن التدفقات الخارجة قد تجاوزت تلك الوافدة بمقدار ١٠٠ مليار دولار خلال تلك الفترة، بما يدل فعليا على عمق الفجوة المالية التي أدت إلى ضغوط جمة نجم عنها استتزاف تدريجي للسيولة الموجودة داخل النظام المالي".

أما في ما يتعلق بالقوانين التنظيمية، فيوضح قانصو أن "قبرص كانت واحداً من الملاذات الضريبية في المنطقة خلال المراحل السابقة، في ظل قوانين تنظيمية هشّة أدت إلى تدفق كميات كبيرة من المال اليها، في وقت أهملت الدولة القبرصية تنفيذ الإصلاحات، لا سيما لناحية قوانين مكافحة تبييض الأموال وتجديد المؤسسات. أما في لبنان، فالفساد مستشرٍ في كل مفاصله والهدر يقبض على أنفاس ماليته العامة، ناهيك بالمماطلة في إقرار القوانين التنظيمية المالية ريثما يتأمن التوافق السياسي قبل كل استحقاق تشريعي".

حيال ما تقدّم، يبدو واضحا برأي قانصو أن "جذور الأزمة في كل من قبرص ولبنان تتشابه إلى حد ما، إنما طريقة تعامل كلا البلدين مع الأزمة تختلف إلى حد كبير. فقبرص أول بلد في الاتحاد الأوروبي يفرض قيودا على حركة رأس المال، بهدف مواجهة الـ"Bank Run" (حين يسارع العملاء إلى سحب أموالهم

من المصرف خوفا من انهياره أو إفلاسه). فأقِر تطبيق "الكابيتال كونترول" في قبرص خلال أسبوعين وبإجماع داخلي لافت، بما أدى إلى نتائج إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي، لتُرفع كل القيود عن رأس المال في قبرص، بعد سنتين من تطبيقها وتحقيق نتائج ملموسة. أما في لبنان، فلا نزال ننتظر منذ تشرين الأول ٢٠١٩ إقرار مشروع قانون "الكابيتال كونترول" تعدّه "حكومة مستترة" ويقره مجلس النواب".

الى ذلك، اتخذت قبرص وبشكل سريع عدداً من التدابير تمثلت بإعادة هيكلة الديون في إطار خطة الإنقاذ المالي، بقيمة ١٠ مليارات يورو، من دون مشاركة القطاع العام في إعادة تمويل المصارف، وترافق ذلك مع إقفال البنوك أسبوعين وحصر السحوبات المالية من ماكينات الصرّاف الآلي. وبعد فتح المصارف، كدد سقف للسحوبات اليومية مع فرض قيود على المعاملات عبر المصارف تشبه إلى حدّ ما القيود المفروضة من المصارف اللبنانية، ولكن في ظل غياب فاضح لأي برامج إنقاذية لاستقطاب المساعدات الخارجية. في المقابل، لجأ البنك المركزي القبرصي في ٢٠١٣ إلى خيارات المصرف الصالح والمصرف السيىء، حين عمد إلى تصفية بنك "لايكي" ثاني أكبر مصرف في البلاد بطريقة منظمة ضمن اتفاق تمّ التوصل اليه في بروكسيل بموجب خطة انقاذ أوروبية لقبرص، على أن يطاول هذا الإجراء أصحاب الأسهم والسندات والودائع ما فوق ١٠٠ الف يورو، ما تسبب باقتطاع نسبته ٢٠٧٥% من أموال مودعي مصرفي قبرص و "لايكي"، في حين استثتبت الودائع الصغيرة التي نقلت الى مصرف صالح تم انشاؤه لاستيعابها، فيما حوّلت الأموال الأخرى الى مصرف سبىء مكلف استيعاب الموجودات السامة. أما في لبنان، فإن نسبة الاقتطاع غير المباشرة التي تطاول الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية تبلغ اليوم نحو ٧٠٠، وهي قابلة للارتفاع في المدى المنظور في ظلّ فراغ حكومي واستتزاف لاحتياطات مصرف لبنان وغياب لأي مبادرات إصلاحية من شأنها أن تساهم في كبح التقلت الحاصل في سعر صرف السوق الموازية.

ويؤكد قانصو أنه "على رغم أن قبرص لم تشهد أزمة نقدية حادة (أزمة سعر صرف) كما هي الحال في لبنان، وبقيت أزمتها المالية محصورة نوعا ما في القطاع المصرفي، ولم تسجل نسب تضخم مفرطة في الأسعار (بحدود ١ % ما بين ٢٠١٢–٢٠١٤، مقابل ٣٠٠% في لبنان اليوم) أو نسب استدانة مرتفعة (١١٠ % من الناتج في ٢٠١٤، مقابل ٢٠١٥ من الناتج في لبنان في ٢٠١٩)، ولم تشهد قبرص أزمة سياسية حادة وفراغا حكوميا قاتلا، وعلى رغم التجاوب القبرصي السريع، مدعوما بالاتحاد الأوروبي وبتوافق سياسي داخلي للخروج من الأزمة، إلا أن الأثمان والخسائر كانت مرتفعة نسبيا، لتبدأ النتائج الاقتصادية المشجعة بالظهور بعد ثلاثة أعوام تقريبا".

هذه المقارنة جعلت قانصو يدق ناقوس الخطر لناحية ضرورة التحرك الفوري للبدء بتفعيل ورشة #الاصلاح، وإلا فإن "الخسائر الاقتصادية المنتظرة قد تكون أقسى بكثير مما شهدته قبرص وقد تتفاقم بشكل سريع، في حين أن فترة الخروج من الأزمة قد تمتد حكماً لأكثر من ثلاثة أعوام، نظراً الى فداحة الأزمة وعمقها في لبنان، ومدى تشعبها بين أزمات سياسية واقتصادية ومالية ونقدية ومعيشية واجتماعية".